بحث محكم | الفلسفة والعلوم الإنسانية | 24 فبراير 2020

آليات السيطرة والمقاومة في عصر المعلومات

المجتمع الشبكي لدى مانويل كاستلز

مولود أمغار
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

آليات السيطرة والمقاومة في عصر المعلومات[1]:
المجتمع الشبكي لدى مانويل كاستلز

1 نشر هذا البحث في مجلة ألباب الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، عدد 14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التغيرات التي تعرفها المجتمعات جراء التغيير الجوهري الذي يعرفه النظام الرأسمالي الذي أصبح يرتكز في عملياته الإنتاجية على المعلومة بدلاً من الطاقة، بحيث أصبحت التكنولوجيا بمنزلة البنية التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وأيضاً لأن الصراع اليوم داخل المجتمع الرأسمالي يحتدم حول الهيمنة على النظم المعلوماتية والمعرفية. هذه التغيرات التي مست بنية المجتمع الرأسمالي ومؤسسات المجتمع، قدمت حولها مجموعة من التصورات والنظريات، من بينها النظرية التي صاغها إمانويل كاستلز على امتداد مشروعه «المجتمع الشبكي في عصر المعلومات». الذي حاول تبيان مجموع الإمكانيات التي يتيحها الإنترنت من جهة للدول والشركات الاقتصادية الكبرى للتشبيك من أجل السيطرة على دواليب المجتمع وشل حركية أفراده، ومن جهة ثانية للأفراد والحركات الاجتماعية للتشبيك والانتظام بشكل سريع وسلس من أجل مقاومة تسلط الدولة والتحرر من هيمنة الشركات الاقتصادية الكبرى.

تساعد التكنولوجيا والإنترنت الأفراد على إنشاء فضاءات منفلتة نسبياً من رقابة الدولة، التي أحكمت سيطرتها على الفضاءات العامة، وجعلت من وسائل الإعلام التقليدية أدوات إيديولوجية تخدم بالدرجة الأولى مصالح النخب العالمية. فالأفراد من خلال استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة تمكنوا من تحويل رسائلهم الفردية والذاتية إلى رسائل عمومية، يتلقاها ويتفاعل معها جمهور واسع. والأكثر من هذا، أن الأفراد باعتمادهم على هذه الوسائل، أصبحوا أكثر من ذي قبل قادرين على صناعة مصادر المعلومة، بعدما كانت القلة التي تمثل الدولة، هي الفئة الوحيدة القادرة على احتكار المعلومات وتملك مصادرها، من خلال إحكام السيطرة على وسائل التواصل التقليدية.

وفّر الإنترنت للأفراد إذاً، أرضية جديدة ومناسبة للتشكل والانتظام في فضاءات حرة نسبياً، وفتح أمامهم آفاقاً جديدة للتغيير الاجتماعي والسياسية، لأنه أصبح يسمح أكثر من أي فضاء عام آخر بتشكل الفعل الجماعي، لذلك لا غنى عنه للحركات الاجتماعية الجديدة منها والتقليدية، فحتى الحركة العمالية التي تطورت داخل أسوار المصانع في العصر الصناعي، أصبح اليوم استمرارها رهين باستغلال المساحات والوسائل التي يوفرها لها عصرها.

تمهيد:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم صورة عامة عن ملامح مشروع كاستلز حول «المجتمع الشبكي»، وذلك دون أن نخوض غمار انتقاده على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى مشروعه الذي ما يزال محط نقاش وانتقاد في الأوساط الأكاديمية، فهناك من الباحثين من يرى أنه مشروع قاصر عن تفسير واقع في غاية التركيب والتعقيد (المجتمع الشبكي)، وهناك من يرى بأن ما أنتجه كاستلز هو بمنزلة إيديولوجيا جديدة[1]. وما يجعلنا نؤجل انتقاد مشروعه يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبتنا في جعل هذه الدراسة بداية لمسار بحثي حول «المجتمع الشبكي» سنعززه مستقبلاً بالمزيد من الدراسات التفصيلية والنقدية في الوقت نفسه.

بناء على هذا التعاقد الأولي بيننا وبين القارئ، سنحاول على امتداد هذه الدراسة أن نكشف عن الأسباب الموضوعية التي دفعت كاستلز إلى اعتبار «المجتمع الشبكي» منتوجاً موضوعياً لتطور التكنولوجيا والنظم المعلوماتية، وذلك بالتطرق أولاً إلى أهم الأفكار التي تأسس عليها مشروعه، وثانياً بتقديم أهم المفاهيم التي استخدمها لدراسة التغيرات التي تلحق بالبنيات ووظائفها في «المجتمع الشبكي»، ثم ثالثاً برصد تأثير التكنولوجيا في حياة الناس وسلوكاتهم. إننا أمام مشروع ضخم ومتعدد المداخل. حيث يمكن للقارئ أن يجد فيه أجوبة متنوعة عن الأسئلة التي تهم مجتمعاتنا الراهنة. لكن ما يهمنا نحن بالدرجة الأولى من هذا المشروع ليس فقط الأجوبة، بل الكيفية التي جدد بها كاستلز من جهة أولى فهمه لآليات الصراع الاجتماعي في المجتمع الشبكي وتحديد مجالاته الجديدة، ومن جهة ثانية الطريقة التي كشف بها عن وسائل السيطرة والهيمنة الجديدة، ومن جهة ثالثة كشفه عن الأشكال الجديدة التي يقاوم بها الأفراد سلطوية الدولة وتغول الشركات الاقتصادية الكبرى في عصر المعلومات.

إذاً، لكي تحقق هذه الدراسة هدفها الرئيسي ستتضمن مجموعة من المحاور. بحيث سنبدأ بتقديم جزء من سيرة كاستلز الشخصية والمهنية وذلك لسببين: أولهما يرتبط برغبتنا في تسليط الضوء على الدوافع التي جعلته يهتم بالإشكاليات التي يطرحها المجتمع الشبكي؛ وثانيهما يرتبط بموقعة هذا المشروع في مساره الأكاديمي. وبعد ذلك، سنقدم تبعاً لأعماله بعض أفكاره الرئيسية حول «المجتمع الشبكي» باعتباره المفهوم الذي تتولد عنه شبكة من المفاهيم الأخرى، والتي سنقدم بعضاً منها: الهوية الجماعية، والسلطة الشبكية، والحركات الاجتماعية الشبكية، والفضاء العام، ثم سننتهي بالحديث عما يعنيه كاستلز بشبكات الغضب والأمل.

---

1 أنظر:

Garnham Nicholas, Gamberini Marie-Christine. La théorie de la société de l'information en tant qu'idéologie: une critique. In: Réseaux, volume 18, n°101, 2000. Questionner la société de l'information. pp. 53-91; doi: https://doi.org/10.3406/reso.2000.2245 https://www.persee.fr/doc/reso_0751-7971_2000_num_18_101_2245

مانويل كاستلز: مسار باحث ملتزم

يبدو الحديث عن المسار الشخصي والمهني لمانويل كاستلز أمراً هامشياً أو غير ذي معنى، ولاسيما أننا ألفنا في كثير من الأحيان قراءة الأفكار المتضمنة في الكتب والمقالات واستخدامها في دراساتنا وأبحاثنا دون أن نعير أدنى اهتمام لكاتبها. ولكن في بعض الأحيان، يدفعنا الفضول العلمي إلى تحمل أعباء البحث عن معلومات ومعطيات عن الباحث نفسه، لأننا نعتقد أن معرفتنا ببعض جوانب حياته الشخصية والأكاديمية، ستجعلنا نفهم بشكل أوضح مسار تطور فكره. وهذا ما يؤكده روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner) الذي نهج على غير العادة مقاربة غير مسبوقة أسماها «الوصف الإيكولوجي للوسط الفكري» لفهم أعمال كبار الاقتصاديين مثل: كينز وماركس وسميت[2]. مانويل كاستلز هو من السوسيولوجيين الذين تدفعك أفكارهم ومواقفهم إلى البحث في سير حياتهم، بغرض فهمها في بيئتها وتتبع مسار تطورها. بمعنى آخر، إن الهدف من تقديم بعض المعطيات الخاصة بحياته الشخصية والأكاديمية بشكل مختصر، سيكون بغرض فهم مساره الشخصي والأكاديمي ككل غير منفصل؛ لأن السياق الشخصي كما تشير إلى ذلك جيرالدين بفيجر (Géraldine pflieger) جزء لا يتجزأ من عملية فهم شروط إنتاج الأبحاث، ولأن فهم المسارات والقطائع الشخصية يسهل علينا فهم طبيعة الموضوعات التي يهتم بها الباحث وكذلك النظريات والمناهج التي يشتغل بها[3].

ولد مانويل كاستلز بتاريخ (9) شباط/فبراير (1942م)، في بلدية هيلين، التي تقع في مقاطعة الباسيتي. ينتمي إلى أسرة محافظة، يسهر على شؤونها أب سلطوي اجتماعياً وسياسياً، خصوصاً وأنه كان ينتمي إلى مجموعة فاشية تسمى فلونج (La Phalange). في مرحلة تعليمه الثانوي درس في مدرسة عمومية، ويقول: «إنه كان تلميذاً مجداً، والأول على الصف دائماً، وإنه كان يتميز بالقدرة على التعلم، والانضباط والتركيز، وأيضاً بالحفظ»[4]. بدأ اهتمامه بالسياسة والشؤون العامة في سن مبكرة، وفي (15) من عمره تكونت له بعض القناعات السياسية؛ ولكن مع ذلك لم ينتم إلى أي حزب أو منظمة سياسية. وحتى عند التحاقه بجامعة برشلونة لدراسة القانون والاقتصاد في الفترة الممتدة ما بين (1958م و1962م)، لم يمارس العمل السياسي بداخلها، فقد انصب جل اهتمامه في السنة الأولى والثانية له داخل الجامعة بالأدب والفنون وخصوصاً المسرح، حبه للفنون وشغفه بالمسرح انفطر بسرعة، بعد إغلاق مسرح الجامعة. أحس بعد إغلاقه أن الفنون والأدب لن تتطور في ظل وجود نظام سياسي يقمع الحريات ويحد من الابتكار والابداع،

2 Géraldine, pflieger, De la ville aux réseaux: dialogue avec Manuel Castells, France, Presses polytechniques et universitaires romandes, 2006. p. 3.

3 Ibid,.p. 4.

4 Ibid., p. 14.

هذا الحدث الذي قد يبدو صغيراً وسط أحداث كبرى كانت تشهدها إسبانيا وقتئذٍ، كان كافياً لتترسخ لديه قناعة مفادها: أن حرية الإبداع الأدبي والثقافي بشكل عام رهينة بتوفير الحرية السياسية، التي لن تتحقق بدورها إلا بإسقاط نظام فرانكو الدكتاتوري. هذه القناعة التي تحولت لديه إلى عقيدة، هي ما دفعته إلى الانضمام إلى صفوف المقاومة الشيوعية السرية، وهي ما دفعته أيضاً إلى الانخراط في الحركة الطلابية المناهضة لحكم فرانكو. وأثناء انخراطه في الحركة الطلابية، سعى إلى جانب رفاقه إلى تعبئة الطلاب للاحتجاج ضد نظام حكم فرانكو السلطوي؛ وفي سنة (1962م) أعلنت الحركة الطلابية رفقة الحركة العمالية عن إضراب عام بهدف شل حركة النظام. هذا الإضراب واجهه النظام بعنف شديد، أفضى إلى موت العديد من الطلبة واعتقال آخرين. انخراطه الملتزم وأنشطته داخل الحركة الطلابية المناهضة لحكم فرانكو جذبت انتباه أجهزة الأمن إليه، مما اضطره إلى الانقطاع عن الدراسة والهجرة قسراً إلى فرنسا[5]، خصوصاً بعد أن بدأت الأجهزة الأمنية باعتقال الطلاب المنتمين إلى هذه الحركة.

شكلت هجرة كاستلز إلى فرنسا منعطفاً جديداً في مساره الأكاديمي والمهني. هناك، استأنف دراسته الجامعية حتى حصل على البكالوريوس في القانون من «كلية الحقوق والاقتصاد» بجامعة باريس سنة (1964م). وبعد ذلك، حاز على دبلوم في «العلوم الاجتماعية للعمل» من «معهد العلوم الاجتماعية للعمل» بجامعة باريس سنه (1965م). وسجل بعد ذلك أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الأستاذ آلان تورين، في البداية وقع اختياره على موضوع «الطبقة العاملة في منطقة أستورياس ASTURIES»، لكن أستاذه دفعه إلى التخصص في «السوسيولوجيا الحضرية» وذلك عبر إنجاز أطروحة دكتوراه حول (**موقع الشركات الصناعية**) (la localisation des entreprises industrielles).

وخلال فترة دراسته في فرنسا، استمر كاستلز في نشاطه السياسي، وكان من بين المشاركين في الثورة الطلابية التي اندلعت في أيار/مايو (1968م) بالجامعات الفرنسية، وكانت مشاركته في هذه الثورة، ستؤدي إلى طرده من فرنسا، لولا الجهود الحثيثة التي بذلها أستاذه آلان تورين ليحول دون وقوع ذلك. بعد هذا المسار المتميز في فرنسا توج بالحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس في سنة (1967م)، هاجر كاستلز إلى كندا لمتابعة دراسته لمدة سنة في جامعة مونتريال، وبعد ذلك استقر بفرنسا ما بين (1970م و1979م)، وعمل بها في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، ثم انتقل بعد ذلك إلى «جامعة كاليفورنيا» في بيركلي للعمل كأستاذ «للتخطيط المدني والإقليمي»، وأيضاً كأستاذ لعلم الاجتماع. في نهاية

---

5 للمزيد من التفصيل انظر:

Manuel Castells, Sociólogo español, Consulté Le 03-04-2019 https://www.buscabiografias.com/biografia/verDetalle/6488/Manuel%20Castells

http://fr.nextews.com/43af186d/

الثمانينيات التي استقرت بها الأوضاع السياسية بشكل ديمقراطي في اسبانيا، تولى كاستلز منصب أستاذ في كل من «جامعة أوتونزما» بمدريد، و«الجامعة المفتوحة» في كتالونيا[6].

يمكن أن نميز في المسار الأكاديمي لمانويل كاستلز بين مرحلتين أساسيتين: يمكن في الأولى لأي قارئ لأعماله، أن يلاحظ أولاً، تأثره بالتحليلات الماركسية؛ وثانياً انشغاله بالقضايا الحضرية. ويمكن لمس هذا التأثر والانشغال معاً، من جهة أولى، في طبيعة المناصب التي تولاها داخل الجامعات الفرنسية والأمريكية، فقد شغل كاستلز داخل «المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية بباريس» منصب مدير مشارك في علم الاجتماع؛ وفيما بعد ذلك، تولى منصب أستاذ علم الاجتماع والتخطيط الحضري والإقليمي بجامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن جهة ثانية، في طبيعة مشاريعه البحثية وإصداراته الأكاديمية، فقد اهتم في هذه المرحلة كثيراً بالموضوعات التي ترتبط بالسوسيولوجيا الحضرية، وقد تولد عن هذا الاهتمام كتاب بعنوان **(المسألة الحضرية)** أصدر في سنة (1972م)، ويعد هذا الكتاب الذي تبنى فيه مقاربة ماركسية من أهم المراجع في السوسيولوجيا الحضرية، إضافة إلى كتابين آخرين: أولهما، بعنوان **(الصراعات الحضرية والسلطة السياسية)**[7]، وثانيهما بعنوان (**المدينة والقواعد الشعبية**)[8].

أما المرحلة الثانية، فقد اهتم خلالها بالظواهر الحديثة التي تحدث تغيرات سريعة في بنية المجتمع بمستوياته الثلاثة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد تولد عن هذا الاهتمام مشروع فكري ضخم تطلب إنجازه من كاستلز سنوات طوال من الدراسات والأبحاث. حاول كاستلز من خلال هذا المشروع تقديم مداخل جديدة ومغايرة لفهم ما يحدث في المجتمع ما بعد الصناعي والذي يطلق عليه هو اسم «المجتمع الشبكي»، وذلك بالتركيز على التغيرات التي لحقت بعمليتي التواصل والتبادل بشكل عام بفعل الإنترنت، الذي ساهم في صناعة عالم رقمي استوعب بشكل مرن وفعال كل الأنشطة التي يزاولها الإنسان. ويعد مؤلفه الضخم «عصر المعلومات» الذي يضم ثلاثة كتب: الأول، بعنوان (**المجتمع الشبكي**)، والثاني، بعنوان (**سلطة الهوية**)، والثالث، بعنوان (**نهاية الألفية**)، بالإضافة إلى ثلاثة كتب أخرى (**كوكب الإنترنت**) و(**سلطة الاتصال**) و(**شبكات الغضب والأمل**)، مراجعَ أساسية لا يمكن تجاوزها من طرف الباحثين الذين يشتغلون حول «المجتمع الشبكي» أو القضايا ذات الصلة به.

---

6 جون، سكوت، خمسون عالماً اجتماعاً أساسياً: المنظرون المعاصرون، ترجمة محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للترجمة، بيروت، سنة2009 م، ص 302- 303.

7 Manuel, Castells, *Luttes urbaines et pouvoir politique*, Paris, Maspero, 1975.

8 *Manuel, Castells, The City and the Grassroots, A Cross-cultural Theory of Urban Social Movements, Edward Arnold, London, 1983.*

كل هذه الأعمال مجتمعة، بالإضافة إلى مساره المهني في الجامعات الفرنسية والأمريكية والإسبانية، جعلت كاستلز من أهم السوسيولوجيين في العصر الحديث، وأكثرهم تأثيراً. وتقديراً للمجهودات التي بذلها ويبذلها في سبيل تطوير المعرفة في العلوم الاجتماعية بشكل عام والسوسيولوجيا بشكل خاص، منحه البرلمان النرويجي سنة (2012م) جائزة «هولبرغ Holberg»، والتي تعد اليوم بمنزلة جائزة نوبل للعلوم الإنسانية والاجتماعية[9].

أسلوب الكتابة السوسيولوجية لدى كاستلز:

حاولت السوسيولوجيا منذ نشأتها أن تكون علمية قدر المستطاع، وقد انصب مجهود المؤسسين الأوائل من أمثال أوغست كونت وإميل دوركايم وماكس فيبر على تطوير مناهج اشتغالها، وذلك حتى تصبح علماً قائماً بذاته. لا يختلف اثنين ينتميان إلى الحقل السوسيولوجي، في كون أن المنهج هو العمود الفقري الذي تقوم عليه عملية إنتاج المعرفة السوسيولوجية، لذلك نجد أن عملية تقييم هذه المعرفة تتأسس بالدرجة الأولى على تقييم المنهج. أما فيما يخص أسلوب الكتابة في السوسيولوجيا، فإن القراءات المتعددة لأي منتمٍ لهذا الحقل تجعله قادراً على استنباط نتيجة مفادها أنه ليس ثمة أسلوب وحيد وثابت لكتابة النصوص السوسيولوجية. إذا كان المنهج شرطاً أساسياً لإنتاج المعرفة السوسيولوجية باعتباره صمام أمان يضمن الهوية العلمية لهذه المعرفة، فإن الأسلوب هو الذي يضمن للسوسيولوجيين الاختلاف. يتمتع كاستلز بأسلوب فريد من نوعه في الكتابة، فهو من السوسيولوجيين القلائل الذين يستطيعون الكتابة عن موضوعات بالغة التعقيد بأسلوب بسيط وبليغ علميا.

تكمن بساطة أسلوب كاستلز في طبيعة اللغة التي يستخدمها في التعبير عن أفكاره المجردة والأساسية، فغالباً ما يجد القارئ لنصوص كاستلز نفسه أمام باحث يحاول بالكثير من المتعة فك أحجيات العالم الحديث وألغازه بمنهجية صارمة، تحافظ على وحدة الموضوع وتضمن اتساق التحليل. أما بلاغته العلمية فتتمثل من جهة أولى، في عدد المفاهيم التي يستخدمها أثناء عملية بناء أنموذجه التحليلي؛ ومن جهة ثانية، في تعدد الوثائق وغزارة المعطيات التي يوظفها للدفاع عن أطروحاته وأفكاره الأساسية، ومن جهة ثالثة، في قدرته على نقل غضب الناس وآمالهم كما هو الحال في كتابه (**شبكات الغضب والأمل**) باستخدام لغة ساخنة وتعبيرات ساخطة لكن وفق منهج علمي بارد وصارم، وهذا ما يسمح له في الكثير من الأحيان بتحويل بعض الانطباعات العامة إلى ملاحظات موضوعية، وبعض الحجج النضالية إلى حجج سوسيولوجية.

9 Alain, van Cuyck, «Manuel Castells, *Communication et pouvoir*», *Questions de communication* [En ligne], 27 | 2015, mis en ligne le 01 septembre 2015, consulté le 04 mai 2019. URL: http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/9887

المجتمع الشبكي:

إذا كان القرن (18 و19)، يعدّان قرنين صناعيين بامتياز، نظراً للتطور الذي حققته البشرية في مدة زمنية وجيزة، بفعل تطور قدرة الإنسان على تحويل المواد الأولية إلى سلع يمكن استهلاكها؛ فإن منتصف القرن العشرين كان بداية تشكل ما يسمى بـ «المجتمعات ما بعد الصناعية» التي أصبحت ترتكز في عملياتها الإنتاجية على المعلومة بدلاً من الطاقة، وقد أدى هذا التحول إلى إحداث تغيير جوهري في بنية النظام الرأسمالي، لأن «الهيمنة فيه لم تعد تقتصر على تملك وسائل الإنتاج، بل على النظم المعلوماتية والمعرفية»[10].

يرى دارن بارني (Barney Darin) أن المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية تختلف تقديراتهم لما ستؤول إليه أوضاع الإنسان في المجتمع ما بعد الصناعي، فإذا كان بيل (Bell) يرى بأن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي سيحسن من أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي، وسيسمح بإدارة عقلانية للشؤون العامة، وسيدفع بالبشرية إلى المزيد من التقدم والتطور؛ فإن عدداً كبيراً من المفكرين مثل ماركيوز وآلان تورين وجاك إلول يعترضون على هذا الرأي، ويعتقدون بالكثير من الجزم أن النزعة ما بعد الصناعية لن تحسن من أوضاع البشرية، بل ستعمق من استلاب الرأسمالية للإنسان، وستزيد من درجة استغلاله بأشكال غير عقلانية[11]. وهذا ما يؤكده ويليام ليس (W.LEISS) الذي يعد من الباحثين الأكثر تشاؤماً بقوله: إن ما يسمى بـ «الثورة المعلوماتية» فشلت في إعادة توزيع السلطة السياسية والمعرفة، وفي إعادة تشكيل احتمالات المشاركة على نحو جوهري[12].

هذه الوضعية الانتقالية التي يشوبها الغموض، وينتج حولها المفكرون والباحثون المتفائلون منهم والمتشائمون تصورات مختلفة ومتعارضة؛ حاول كاستلز بدوره أن ينتج حولها بالتدرج نظرية قادرة على فهم التغيرات التي تطرأ على مستوى البنيات ووظائفها بشكل متسق ومتكامل. ففي الجزء الأول من ثلاثية (**عصر المعلومات**) المعنون (**المجتمع الشبكي**) ركز بالكثير من التفصيل على الدور الذي لعبته الثورة التكنولوجية في تغيير أنماط الإنتاج داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي بفعل التغيرات التي حدثت على مستوى البنية التحتية، حيث تعد التكنولوجيا في «المجتمع الشبكي» بمنزلة البنية التحتية التي تساهم في توسيع شبكة اقتصاد المعلومات، فهي «البنية الأساسية التي تتطور فيها الأنشطة الاقتصادية، لكي تأخذ

10 للمزيد من التفاصيل انظر:
بارني، دارن، المجتمع الشبكي، ترجمة أنوار الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2015م، ص 16-17.
11 المرجع نفسه، 2015م، ص17.
12 المرجع نفسه، ص21.

بعداً عالمياً ولا مركزياً. تساهم هذه البنية بشكل كبير في تطوير وظيفة الاقتصاد القائم على المعرفة، لأن البيانات والعقول والأجساد وإنتاج المواد يمكن أن ترتبط في الوقت ذاته عالمياً ومحلياً في شبكة تفاعلية ومستمرة»[13]. ويوضح هذا بشكل مفصل في الفصل الثاني من الكتاب نفسه (**المجتمع الشبكي**) حيث يسلط الضوء على الدور الذي لعبته التكنولوجيا في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول مثل فلندا وروسيا والصين.

إن أكثر ما يميز «المجتمع الشبكي» عن «المجتمع الصناعي» بالنسبة لكاستلز هو المرونة، والتي تتمظهر في نظره في القدرة على إعادة التشكل الدائم على الرغم من تغير البيئات؛ وأيضاً القدرة على التمسك بالأهداف مع التغيير المستمر لعناصرها. ويمكن لمس المرونة في التدفق الذي يحصل في كل القطاعات التي تقوم عليها الرأسمالية، لاسيما منها الإنتاجية والمالية والمصرفية والتجارية. إذ، تساهم المرونة بشكل متزايد في تحرير رأس المال والمعاملات المالية في إطار عملية تشبيك مستمرة.

يكشف لنا كاستلز على امتداد هذا الكتاب (**المجتمع الشبكي**)، عن الكيفية التي ساهم بها التطور التكنولوجي في تغير موازين القوى العالمية، فبعد أن كان الصراع الاقتصادي بين الدول الكبرى المهيمنة إلى حد قريب مقتصراً على السيطرة على الطاقة والتحكم في مصادرها، أمسى اليوم الصراع يتمحور حول تملك النظم المعلوماتية. ومظاهر هذا الصراع أصبحت تنكشف يوماً بعد يوم، لأن هذه الأخيرة أصبحت المصدر الأساسي للثروة والسلطة، وتملكها يعني التحكم في مسار أحداث العالم الحديث.

لا يختلف كاستلز كثيراً عن ميشيل فوكو الذي يرى أن المقاومة ملازمة للسلطة بقوله: «حيثما هناك سلطة، هناك مقاومة»، لأن كاستلز على خلاف الكثير من الباحثين لا يرى في التكنولوجيا مجرد أداة للسيطرة بل أيضاً أداة للمقاومة، لأن استخداماتها غير قابلة للضبط أو التوجيه، بحيث تترك للفاعلين ما يكفي من السلطة لاستخدامها لأهداف مختلفة. إذاً، كاستلز المتشائل، يكشف بتشاؤم تارة عن قوة الضبط والهيمنة التي تكتسبها الدول والشركات الاقتصادية والإعلامية من خلال القدرة على التشبيك التي تمنحها إياها العولمة وتكنولوجيا المعلومات الرقمية الحديثة[14]؛ وفي الوقت نفسه، يعدد بالكثير من التفاؤل الإمكانيات التي تتيحها أيضاً العولمة وتكنولوجيا المعلومات الرقمية للأفراد من أجل التشبيك والانتظام بشكل سريع وسلس في إطار جماعات لمواجهة تغول الدولة والشركات الاقتصادية الكبرى. بالنسبة لكاستلز الإنترنت يساعد الأفراد على إنشاء فضاءات منفلتة نسبياً من رقابة الدولة، التي أحكمت سيطرتها على الفضاءات العامة، وجعلت من وسائل الإعلام التقليدية أدوات إيديولوجية تخدم بالدرجة الأولى مصالح النخب العالمية. ولوصف

13 Manuel, Castells, The network society: a cross cultural perspective, Edward Elgar, USA, 2004. p. 22.

14 كاستلز، مانويل، كتاب سلطة الاتصال، ترجمة محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م، ص10.

الإمكانيات التي يمنحها الإنترنت للأفراد من أجل التحرر، يستخدم كاستلز مفهوماً رئيساً يساعدنا على الفهم بشكل أوضح، وهو مفهوم التواصل الذاتي الجماهيري[15] (auto-communication de masse)، الذي يكشف من خلاله عن الكيفية التي تعمل بها وسائل التواصل الحديثة من تحويل رسائل فردية وذاتية إلى رسائل عمومية، يتلقاها ويتفاعل معها جمهور واسع، والأكثر من هذا، أن الأفراد باعتمادهم على هذه الوسائل، أصبحوا أكثر من ذي قبل قادرين على صناعة مصادر المعلومة، بعد ما كانت القلة التي تمثل الدولة، هي الفئة الوحيدة القادرة على احتكار المعلومات وتملك مصادرها، من خلال إحكام السيطرة على وسائل التواصل التقليدية.

عندما يتحدث كاستلز عن الإنترنت بوصفه فضاءً لتحرر الأفراد، ربما السؤال الذي يمكن أن نطرحه لنجد له جواباً في مشروعه هو: ما هي الأبعاد التي يمكن أن نلمس فيها هذا التحرر في المجتمع الشبكي؟ في إجابته عن هذا السؤال، يركز كاستلز على بعدين أساسيين وهما: الثقافي والسياسي.

إن أهم ما يميز أنشطة الأفراد في العالم الرقمي هو قدرتهم على إنتاج ثقافة تتألف من قيم ومعتقدات خاصة توجه سلوكاتهم داخل هذا العالم[16]. تقوم هذه الثقافة في جوهرها على القضاء على الحدود التي كانت تفصل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك، وما بين المنتجين والمستهلكين الثقافيين، حيث إن عمليتي الإنتاج والاستهلاك الثقافيتين أصبحتا عملية واحدة تتم بشكل جماعي، حيث لا يمكن التمييز فيها بين المنتجين والمستهلكين الثقافيين. تتميز ثقافة الإنترنت بحسب كاستلز ببنية تتألف من أربعة طبقات، وهي: ثقافة الجدارة التقنية، وثقافة القرصنة، وثقافة التواصل الافتراضي، وثقافة رواد الأعمال. تنتج هذه الثقافات الأربع معاً، قيم الحرية أو ما يطلق عليه كاستلز: بإيديولوجية الحرية المنتشرة في عالم الإنترنت. يتم إنتاج هذه الثقافات بشكل تراتبي، ويتحدد موقع كل منها على حدة انطلاقاً من وظيفتها الخاصة. وإن أكثر ما يجعل من ثقافة الجدارة التقنية، الثقافة الأساسية التي تتبلور فيها وحولها باقي الثقافات، هو كونها الأرضية الصلبة التي تتأسس عليها باقي الثقافات وهي في الوقت نفسه الضامنة لوجودها واستمرارها، لأنها نتاج موضوعي للعلوم الصلبة والأكاديمية. تأتي بعدها ثقافة القرصنة في الرتبة الثانية، وتتمثل وظيفتها في إرساء شبكات للتعاون، وتحرير التكنولوجيا بابتكار طرق جديدة، حيث تضمن للأفراد من جهة حرية الوصول إلى التكنولوجيا، ومن جهة ثانية، حرية استخدامها بالشكل الذي يرونه مناسباً. وتتموقع ثقافة التواصل الاجتماعي في الرتبة الثالثة؛ وتتمظهر وظيفتها في إضفاء الطابع الاجتماعي على المشاركة التكنولوجية، من خلال جعل الإنترنت وسيلة للتفاعل الاجتماعي البنيوي والانتماء الرمزي. في حين تنكشف وظيفة ثقافة

15 Manuel, Castells, Ni dieu ni maître: les réseaux. 2012. p. 5. Consulté le 23-04-2019 halshs-00677225.

16 Manuel, Castells, The Internet Claxy, Reflexion on the internet business, and society, Oxford University Press, New York, 2001. p. 36.

المقاولة التي تأتي في المرتبة الرابعة في الاستثمار بشكل جيد في ثقافة القرصنة وثقافة التواصل، من أجل ربط حياة الأفراد أكثر فأكثر بالإنترنت، وجعل الممارسات «الإنترنتية» جزءاً من ممارساتهم اليومية، وجزءاً كذلك من عملية تفاوضهم مع قواعد المؤسسات الاجتماعية المهيمنة[17].

أما فيما يتعلق بالبعد السياسي؛ يرى كاستلز أنه منذ أن أصبح الإنترنت وسيطاً أساسياً في عملية التواصل والتنظيم في كل المجالات، ارتفع الطلب الاجتماعي على استخدام الإنترنت من قبل الحركات الاجتماعية، نظراً لفاعليته المتميزة في العمل والإعلام والحشد والتنظيم، وأيضاً في الهيمنة ومناهضة الهيمنة[18]. إن الخصائص التي يتمتع بها الإنترنت والإمكانيات التي يتيحها للأفراد والحركات الاجتماعية من أجل المشاركة بشكل أفضل في العملية السياسية هي ما جعلت من «الفضاء السيبرني» (Cyber Space) فضاءً متنازعاً عليه من طرف فاعلين متعددين بهويات مختلفة، يحاولون أن يستخدموا هذا الفضاء بما يتلاءم مع أهدافهم الخاصة.

إن ما يهمنا نحن بالدرجة الأولى في هذا البعد، هو الدور الذي يلعبه «الفضاء السيبرني» في تسهيل عملية مشاركة الأفراد أفكارهم ومشاعرهم ومعلومات يعرفونها مع آخرين يكونون في الغالب في حاجة لأن يعرفوا وجود من يشاركهم الأفكار والمشاعر والهموم نفسها، بعيداً عن سلطة الدولة ومجالها المعرفي[19]. إن ما يجعل من هذا الفضاء حراً ومستقلاً يرجع إلى طبيعة الصعوبات التي تطرحها مسألة ضبطه من طرف الدولة والهيمنة عليه، خاصة مع ظهور أجيال جديدة ترتبط أكثر فأكثر بما يسميه كاستلز بـ «كوكب الإنترنت»، ومع وجود جمهور له من الإبداع ما يكفي لإنتاج رسائل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وله من القدرات أيضاً ما يسمح له بتفسير ما يتلقاه من رسائل وتفكيكها بل ورفضها كذلك. ما تقدمه الوسائل التكنولوجية والإنترنت من خدمات، يسهل على الأفراد عملية الانخراط غير المؤسساتية في مناقشة الحياة العامة[20]. وهذا يزيد من أزمة المؤسسات التقليدية المجسدة للديمقراطية كالأحزاب والنقابات والإعلام التقليدي، ويحد بشكل تدريجي من قيمة وظائفها التمثيلية. حيث أصبحت اليوم مواقع التواصل الحديثة، فضاءات بديلة لممارسة السياسة، بحيث تتيح للأفراد كل من مواقعه بالمساهمة في النقاشات العمومية والتعبير بحرية عن مواقفهم، وتسمح لهم من جهة ثانية بتشكيل التوافقات وإنتاج الفعل الجماعي. بهذا الصدد، يقول كاستلز: إن كل القيم الجديدة التي يواجه بها الأفراد القيم والقواعد المؤسساتية على جميع المستويات بما في ذلك

17 Manuel, Castells, The internet Galaxy, Op.cit, pp. 36-61.

18 Ibid., p. 137.

19 كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص10.

20 تجذر الإشارة في هذا السياق أيضاً إلى التحولات التي تعرفها الأسرة والمدرسة خصوصاً فيما يرتبط بتنشئة الأفراد، فالإنترنت وشبكات التواصل الحديثة أصبحت تنافس الأسرة والمدرسة على التنشئة إن لم نقل إنها أصبحت تلعب دوراً أكثر حيوية وفاعلية من الأدوار التي تلعبها المؤسسات التقليدية.

السياسية، كلها تنتج داخل الفضاء «السيبرني». وكل الحركات الاجتماعية بما فيها الحركات التقليدية مثل الحركات العمالية تنظم صفوفها لمواجهة تعسفات الرأسمال داخل هذا الفضاء.

يُرجع كاستلز إقبال ممارسة الأفراد على المشاركة السياسية غير المؤسساتية، والانتظام بشكل جماعي من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية؛ إلى عاملين رئيسين: أولهما، يرتبط بفقد الأفراد الثقة في عدالة النظام الاقتصادي الحديث، بسبب سطوة الشركات الاحتكارية وعولمة الرأسمال وسيادة قيم الربح والاستغلال؛ وثانيهما، يرتبط باضمحلال الديمقراطية وتراجع مشروعيتها، فالجمهور أصبح ميالاً إلى الريبة من نوايا السياسيين، ومشككاً في جدوى المشاركة السياسية.

بناء على ما سبق، يمكن أن نتوصل إلى خلاصتين، مفاد الأولى، أن المساحات التي أتاحها الإنترنت للأفراد، ساهم بشكل فعال في إنشاء فضاءات بديلة ومنفلتة من رقابة السلطة السياسية والاقتصادية، تنتج فيها قيم ثقافية وسياسية مخالفة أو مضادة لمجموع القيم الثقافية والسياسية التي تنتج بشكل مؤسساتي. في حين تشير الثانية، إلى أن الإنترنت حرر الأفراد والحركات الاجتماعية، ووسع من هامش الفعل لديهم، صحيح أنه وكما يشير إلى ذلك كاستلز؛ لم يغير من موازين القوى الاجتماعية، ولكنه ساهم في تحسين شروط مراقبة السلطة ووسع مساحات هذه الرقابة، من خلال منح الأفراد الذين لا يحملون أي سلطة أو موقع رسمي إمكانية بل إمكانيات التفاعل مع السلطة بشكل يومي ومباشر وكثيف لحظة بلحظة.

الهوية الجماعية في المجتمع الشبكي:

حاول كاستلز في كتابه (**سلطة الهوية**)[21] أن يجيبنا عن بعض الأسئلة التي ترتبط بخصائص صناعة الهويات الجماعية في المجتمع الشبكي، من خلال تصور يرصد بمنطق متسق ومتكامل مجمل التغيرات التي لحقت بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنتجة للهوية في «المجتمع الشبكي»، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف يتم تفكيك الهويات المشتركة في عصر العولمة؟ وما الغرض من تفكيكها؟ وما العواقب الاجتماعية المترتبة عنها؟ كيف ينتج الأفراد هويات مشتركة جديدة بغرض المقاومة؟

وضح كاستلز على امتداد هذا الكتاب بالاعتماد على شروحات مدعمة بمجموعة من الوقائع والأمثلة، أن تفاقم أزمة الهويات الجماعية والمشتركة، ترجع بالدرجة الأولى والأخيرة إلى الدور المحوري الذي لعبته الرأسمالية في تهديم المؤسسات الاجتماعية الأصلية، وتفكيك النظم الاجتماعية، ومحاولة استبدالها

21 Manuel, Castells, The power of identity, Wiley Blackwell, Second Edition, 1996.

بمؤسسات أخرى تخدم نظام الأسواق وتنشر ثقافته. وكنتيجة لهذا التهديم والتفكيك، لم يعد في وسع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والمدنية إنتاج القيم المشكلة للهوية الجماعية في معظم المجتمعات.

في ظل الأزمات المتوالية التي يعيشها النظام الرأسمالي، نتيجة إفراغ مؤسسات الدولة من معناها وتضييق حدود اشتغالها، وإفقادها القدرة على التمثيل؛ وتجميد العمل بمبدأ المحاسبة السياسية، التي بنيت عليها الديمقراطية الليبرالية؛ وخوصصة المؤسسات العمومية؛ وإسقاط دولة الرفاه؛ وتدهور الظروف المعيشية لغالبية المواطنين؛ وحل العقد الاجتماعي التاريخي المبرم بين رأس المال والعمل والدولة؛ وتراجع الخدمات الاجتماعية والصحية؛ وتراجع أدوار الحركة العمالية في النضال والكفاح؛ وانكماش دور الكنائس وانحصاره في توفير العزاء وبيع العقارات السماوية؛ وتصاعد أزمة العائلة الأبوية؛ وضعف أداء الإيديولوجيات السياسية من الليبرالية الديمقراطية القائمة على الدولة إلى الاشتراكية القائمة على العمل. يرى كاستلز أن هذه الأزمات مجتمعة، تدفع بالأفراد إلى السعي بكل الإمكانيات المتاحة لهم نحو تشكيل هويات جماعية جديدة للمقاومة. هذه الهويات، التي تتشكل بطرق متعددة في مناطق مختلفة من العالم يحكمها التطرف، فهي إما ترتبط بالتدفقات العالمية والفردية الراديكالية، أو غارقة في الدفاع عن قيم تقليدية ذات مصدر ديني أو عائلي أو قومي أو عرقي. هذه الهويات التي تتشكل في سياقات اجتماعية وثقافية ذات خصوصية معينة، تشترك في نقطة تكاد تكون الخاصية التي تطبع عملية تشكلها، وهي مقاومة الوضعية الغامضة التي وصل إليها العالم اليوم؛ وتختلف من حيث القيم والرهانات والاستراتيجيات والأهداف، واختلافها يصل في كثيراً من الأحيان إلى حد التناقض المفضي إلى الصراع بنوعيه الرمزي والمادي، لأنها نادراً ما تحاول أن تتواصل مع بعضها البعض أو مع الدولة.

تهدف النخب العالمية من خلال تفكيكها للهويات المشتركة إلى إنتاج أفراد بلا هوية، وذلك حتى يتم التخفيف من حجم مقاومة الأفراد للسياسات الدولية الجديدة والتوجهات الاقتصادية الكبرى؛ لكن على الرغم من نجاح هذه النخب في تحقيق جزء كبير من أهدافها، إلا أنها لم تستطع منع الأفراد المتضررين من السياسات الدولية والتوجهات الاقتصادية الكبرى، من محاولة صناعة هويات جماعية جديدة، تسمح لهم بتغيير الأوضاع غير المنصفة المفروضة عليهم جبراً، ومقاومة تسلط الدولة وتغول الشركات الاقتصادية الكبرى.

يرى كاستلز أن الظروف والوسائل التي يوفرها «المجتمع الشبكي» للأفراد، هو ما يسمح لهم بالتشبيك، بغرض إيجاد قيم ومعتقدات سياسية كانت أم اجتماعية تتأسس عليها ملامح هوية مشتركة، كما أنها تسمح بتشكل هويات جماعية تتخطى الصعوبات التي تطرحها المجالات الجغرافية أمام الأفراد والجماعات. الهويات التي تتشكل داخل العالم الرقمي اليوم منفلتة بشكل كلي من الضغط الذي يمارسه المجال الجغرافي على الأفراد عند إنتاج هوياتهم الخاصة بشكل جماعي.

تسمح الهويات التي تتشكل ملامحها في «المجتمع الشبكي»، بتشكيل جماعات لها مشروع مقاومة تهدف من خلاله إلى إحداث عملية تحول كامل داخل المجتمع. ويمكن ملاحظة هذا بحسب كاستلز في الكيفية التي تتحول بها المجتمعات الدينية إلى حركات أصولية دينية تهدف إلى إعادة إضفاء الطابع الأخلاقي على المجتمع، وإعادة إرساء القيم الإلهية والأبدية، ومن ثم التأسيس لمجتمع جديد[22]. وفي الكيفية التي تعمل بها الحركات النسائية والحركات المدافعة عن الحرية الجنسية، من أجل تقويض النظام الأبوي، وإعادة بناء أسرة حديثة تقوم بالدرجة الأولى على المساواة، وذلك لجعلها قادرة على مواجهة الرأسمالية الأبوية[23]. وأيضاً، في الكيفية التي انتقلت بها الحركات البيئية من الدفاع عن البيئة والصحة والرفاه إلى صياغة مشروع بيئي يقوم على الدمج بين الجنس البشري والطبيعة.

إن الفكرة الأساسية التي يدعمها كاستلز بالكثير من المعطيات هي أن الإنترنت أصبح بمنزلة الأرضية الذي تصاغ فيها مشاريع هوياتية جديدة، وذلك بعد أن نجح النظام الرأسمالي نسبياً في تفكيك المؤسسات الاجتماعية الأصلية. هذه الهويات التي تأخذ شكل حركات ديمقراطية تسعى إلى تحقيق عدالة عالمية؛ أو حركات اجتماعية تناهض العولمة وتعادي النظام الرأسمالي؛ تتخذ من الإنترنت مجالاً لتشكلها وأداة للمقاومة.

السلطة في المجتمع الشبكي:

تعد السلطة من الموضوعات التي تستأثر باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، نظراً إلى حضورها المستمر والمتنوع في كل علاقة اجتماعية ممكنة بين فردين وأكثر، ونظراً أيضاً لتنوع أشكالها في الفضاء الاجتماعي. هذا الحضور والتنوع هو ما يجعل منها موضوعاً دائماً للدراسة. أنتجت حول موضوع السلطة أطروحات عديدة داخل الفلسفة السياسية وأيضاً داخل العلوم السياسية وعلم الاجتماع، لكن ما يهمنا نحن بالدرجة الأولى هي الأطروحة التي أنتجها ماكس فيبر حول السلطة في المجتمعات الحديثة، على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها. أولى فيبر كغيره من المفكرين الكلاسيكيين أهمية كبرى للأرض في تعريفه للسلطة، باعتبارها المجال الذي تنسج عليه كل العلاقات بين فردين أو أكثر. إن السلطة بمعناها الفيبيري هي القدرة على استخدام العنف المشروع لتطبيق القانون على الناس فوق مساحة جغرافية معروفة الحدود. هذا التصور الكلاسيكي الذي يربط بشكل علائقي السلطة بالأرض، هو ما يحاول كاستلز تجاوزه، بإعادة تعريفه لمفهوم السلطة في «المجتمع الشبكي» وتحديد مجالاتها الجديدة في عصر العولمة، والأهم هو التوضيح

22 Manuel, Castells, The power of identity, op.cit., p. 422.

23 Ibid., p. 423.

الذي قدمه حول آليات اشتغالها. إذاً، تتأسس محاولة كاستلز على رصد التغيرات التي تلحق بالأطر المرجعية للسلطة، والكشف عن حدود علاقات السلطة في عصر العولمة، ولكن دون أن يعني هذا أنه يتنبأ باختفاء الدولة، لأن التغيرات التي تلحق بالدولة في نظره، تؤثر على بنيتها ووظائفها وتطور شبكاتها لكي تصبح «دولة الشبكات»[24].

يعتقد كاستلز بناء على تصور أورليش بيك، أن العولمة أعادت تعريف الأرض التي تمارس عليها السلطة. كما يعتقد أن التصورات النظرية التي أنتجت حول السلطة في العلوم الاجتماعية أصبحت اليوم في زمن الإنترنت قاصرة عن فهم السلطة في عصر العولمة لسببين: أولهما، أن السلطة لم تعد تقوم على صيغ مكانية وزمانية؛ وثانيهما، أن حدود المجتمع اليوم تتغير بوثيرة سريعة، وهذا التغير يؤدي إلى تغيير الإطار المرجعي لعلاقات السلطة التي تتجاوز القومية. استناداً إلى هذين السببين، يرى كاستلز أنه بدلاً من التركيز على حدود الأرض، ينبغي تحديد هوية الشبكات الاجتماعية المكانية للسلطة، التي تشكل في تقاطعاتها المجتمع[25]. إذاً، الدولة الحديثة في عصر العولمة بحسبه هي عبارة عن عقدة تتألف من عدة شبكات يتداخل فيها المحلي بالعالمي. وتتميز هذه الشبكات بكونها متحركة ومفتوحة ولانهائية، وتتسع حدودها وتضيق حسب درجة الاتفاق أو التنافس بداخلها.

ينتهي كاستلز في محاولة إعادة تعريفه للسلطة في المجتمع الشبكي، إلى فرضية مفادها أن التشكيلات المستقرة نسبياً، والقائمة على تقاطعات هذه الشبكات قد يقيم حدوداً يمكن أن تعيد تعيين «مجتمع جديد»، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الحدود شديدة الهشاشة، لأنها تتغير دون توقف[26].

الحركات الاجتماعية في المجتمع الشبكي:

حررت الثورة الرقمية المعلومات التي تنتجها وسائل الاتصال الجماهيرية من يد المؤسسات المالية والسياسية، التي كانت تستخدمها لخدمة مصالحها وتعزيز سيطرتها السياسية والاقتصادية. فعملية التحكم في وسائل الاتصال، واحتكار المعلومات، وصناعة الأخبار، تسهل السيطرة على الأفراد وتجعلها مستساغة، لأن تنتج كما يشير إلى ذلك ألتوسير عنفاً لا مادياً وناعماً. وقد ظلت النخب المهيمنة لسنوات مضت الفئة الوحيدة القادرة على إنتاج خطاب الحقيقة، وعلى صناعة الرأي العام، لأن السيطرة على أذهان الأفراد والتحكم في أسلوب تفكيرهم هو ما يطيل عمر الأنظمة السياسية التي تحمي مصالحهم. لذلك، فإن تحرير

24 كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، مرجع سابق، ص46.

25 المرجع نفسه، ص47.

26 المرجع نفسه، ص48.

وسائل الاتصال الجماهيرية من سطوة الرأسمال، وتحرير صناعة المعلومات والأخبار من قبضة المؤسسات الرسمية، خطوات أساسية لتحرير الأفراد من القمع الاقتصادي والسياسي.

وفر الإنترنت للحركات الاجتماعية التقليدية منها والجديدة، أرضية جديدة ومناسبة للتشكل والانتظام في فضاءات «سيبرنية حرة»، هذه الحركات والفضاءات تتناسب مع طبيعة التغيرات البنيوية والوظيفية التي تحدث في المجتمع الشبكي. فإذا كان المصنع في المجتمعات الصناعية هو الفضاء الملائم لتشكل الحركات العمالية التي تطالب بالتحسين المستمر لوضعيتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال التهديد المستمر بشل عملية الإنتاج من خلال الإضراب، وإذا كانت المجالات العامة في المجتمعات ما بعد الصناعية هي الفضاء الذي تعبر فيه الحركات الاجتماعية الجديدة عن سخطها وغضبها بحسب آلان تورين؛ فإن الإنترنت في المجتمع الشبكي، فتح آفاقاً جديدة للتغيير الاجتماعي، فأصبح البنية التحتية المادية للحركات الاجتماعية الشبكية. فحتى الحركة العمالية التي تطورت داخل أسوار المصانع في العصر الصناعي، أصبح اليوم استمرارها رهيناً باستغلال المساحات والوسائل التي يوفرها لها عصرها.

إن الخلاصة التي يصل إليها كاستلز بعد تحليل مستفيض، هي أن الإنترنت أصبح الأرضية التي تسمح بتشكل الفعل الجماعي، لذلك لا غنى عنه للحركات الاجتماعية التقليدية منها والجديدة في المجتمع الشبكي[27].

حاول كاستلز في كتابه (**كوكب الإنترنت**) أن يقدم للقارئ بعض الخصائص التي تميز الحركات الاجتماعية الشبكية، ولخصها في ثلاث: تتمثل أولى هذه الخصائص في كون أن التعبئة التي تقوم بها الحركات الاجتماعية في عصر المعلومات تتأسس بالدرجة الأولى على القيم الثقافية التي ينتجها الأفراد في الإنترنت، لأنها استوعبت أن عملية التغيير الاجتماعي، تتطلب أكثر من أي وقت مضى تكثيف المعارك النضالية، من أجل تغيير الرموز الثقافية التي تنتجها المؤسسات الاجتماعية التقليدية، بالإضافة إلى استثمار القيم الثقافية الجديدة في التعبئة من قبل كل الحركات الاجتماعية. يعتقد كاستلز بأن التغيرات التي وقعت على مستوى تشكل الفعل الجماعي في «المجتمع الشبكي»، يجعل من عملية التمييز بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة غير ذات معنى، لأن الحركة العمالية باعتبارها حركة قديمة، هي كذلك تسعى إلى إعادة تعريف نفسها في المجتمع الشبكي من خلال إضفاء معان أكثر كونية على قيمها ونضالاتها، فبدلاً من الدفاع عن مصالح فئوية أو طبقية ضيقة، أمست اليوم تدافع عن عدالة اجتماعية تشمل الجميع.

تتمثل الخاصية الثانية، في كون أن الحركات الاجتماعية الشبكية، أصبحت تلعب أدواراً أساسية في تحريك الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك بعد أن تراجعت المنظمات المندمجة عمودياً عن لعب أدوارها

27 Manuel, Castells, The Internet Galaxy, op,cit., p. 139.

الأساسية والمتمثلة أساساً في تأطير الأفراد وإشراكهم في الحياة العامة والدفاع عن حقوقهم. فقد أمست الأحزاب السياسية الجماهيرية بعد إفراغها من مضمونها إلى مجرد آلات انتخابية، وتحولت النقابات العمالية إلى نسخ طبق الأصل للبيروقراطيات العقلانية التي تميز الشركات الكبرى ووكالات الدولة.

تتمثل الخاصية الثالثة، في هامش الحركة التي منحها المجتمع الشبكي للحركات الاجتماعية في المجتمع الشبكي، فقد تعددت الأنشطة النضالية المناهضة للرأسمالية والعولمة والسلطوية، واتسعت مجالات مقاومتها نتيجة التشبيك مع بعضها البعض[28].

التكنولوجيا باعتبارها أداة للمقاومة:

لا يمكن أن نختزل التغيرات التي لحقت بالحركات الاجتماعية في عصر المعلومات، في الحديث فقط عن الإنترنت باعتباره البنية التحتية المادية التي تشتغل فيها الحركات الاجتماعية الشبكية، بل ينبغي الإشارة كذلك إلى الكيفية التي حولت بها الحركات الاجتماعية هذه البنية إلى أسلحة للمقاومة؛ لأن كاستلز في معرض تحليله للحركات الاجتماعية الشبكية، أولى أهمية خاصة للتكنولوجيا والمعلومات والإنترنت باعتبارها أدوات للمقاومة. ويمكن ملاحظة هذا في تركيزه على الكيفية التي استخدمت بها الحركات الاجتماعية التكنولوجيا بشكل عام ووسائل التوصل الاجتماعي بشكل خاص، لقيادة مجموع الثورات والتمردات التي تندلع اليوم بشكل متزامن أو متعاقب في بقاع مختلفة من العالم.

يبدو أن الحركات الاجتماعية اليوم، تستغل بشكل جيد التقنيات التي يتيحها لها عصرها، الكومبيوتر والهاتف المحمول، الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أصبحت بمنزلة الأسلحة التي يواجه بها الأفراد تسلط الدولة وتغول الشركات الاقتصادية الكبرى؛ لأن المعارك الكبرى التي تخوضوها اليوم الحركات الاجتماعية كلها تتأسس على الاستغلال الجيد للتكنولوجيا، حيث يستخدم النشطاء الكمبيوتر والهاتف المحمول كأدوات من أجل تداول المعلومات بشكل كثيف وسريع، وتستخدم مواقع التواصل الحديثة كفضاءات عامة لفتح النقاشات العمومية وبناء المواقف الجماعية. وإن أكثر ما يسترعي الانتباه في هذا التحليل، هو الإمكانية التي أتاحتها التكنولوجيا للحركات الاجتماعية من أجل تجاوز الصعوبات التي كانت تطرحها ثنائيتا الزمان والمكان من جهة أولى، والمحلي والعالمي من جهة ثانية؛ لأن الزمان في وجود هذه التقنيات يتحول إلى زمان لازمني، والمكان يتحول إلى مكان للتدفقات؛ لأن عملية التعريف بقضية محلية وتحويلها إلى قضية وطنية أو دولية اليوم، لم تعد تستنزف الحركات الاجتماعية زمنياً؛ لأن عملية التعريف بالقضايا التي كانت تأخذ زمناً طويلاً من زمنها، أصبحت اليوم تأخذ بضع ساعات أو أيام. والمكان الذي كان يكلف الحركات

28 Ibid., pp. 140-143.

الاجتماعية جهداً كبيراً لانتزاعه من الدولة وتحويله إلى مكان احتجاجي، أصبح اليوم مكاناً افتراضياً منفلتاً من رقابتها.

إن أكثر ما استفادت منه الحركات الاجتماعية في ظل التطور التكنولوجي، هو تطويرها للاتصال الذاتي الجماهيري، الذي يتيح لها إمكانية التواصل بشكل مستقل مع جمهور واسع، بعيداً عن رقابة الدولة وشركات الإعلام الكبرى. لقد استطاعت بحسن استخدامها للتكنولوجيا، أن تراقب بشكل فعال سياسات الدولة في كل المجالات، وتواجه كل أشكال التسلط السياسي. والأكثر من هذا، أن مجالات مقاومتها لم يعد يرتبط بالفضاءات العامة الفيزيقية، مثلما هو الحال بالنسبة للسلطة التي كما بينا سابقاً التي لم تعد ترتبط بمجال جغرافي معين. فمثلما دفعت العولمة بالباحثين إلى إعادة تعريف حدود الأرض لممارسة السلطة، تدفعهم أيضاً إلى إعادة تعريف مجالات المقاومة، لأن العولمة لم تغير فقط من حدود المجتمع والأطر المرجعية لعلاقات السلطة التي أصبحت تتجاوز القومي[29]، بل أيضا من أشكال تفاعل الأفراد والحركات الاجتماعية مع الأشكال الجديدة للسلطة في المجتمع الشبكي.

الفضاء العام:

يعدّ فهم الفضاء العام شرطاً أساسياً لفهم الحركات الاجتماعية، لأن الخروج إلى الفضاءات العامة شرط أساسي لتكسير حاجز الخوف الفردي بشكل جماعي، وخطوة لا بد منها في عملية بناء الفعل الجماعي، الهادف إلى شجب وضعية ما أو تغييرها. احتلال الفضاءات العامة من قبل الأفراد بشكل جماعي، هو إعلان صريح عن عزمهم على مواجهة مؤسسات الدولة بشكل مباشر، وتحدي ممثلي السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل علني. وقد أنتجت حول الفضاء العام في السوسيولوجيا مجموعة من الأطروحات والتصورات، التي تجعل من الفضاء ليس مجرد مجال فيزيقي جامد، بل فاعلاً أساسياً في بناء الفعل الجماعي[30]. تناول كاستلز مفهوم الفضاء العام في مجموع أعماله على الأقل بطريقتين مختلفتين. ففي معرض دراسته للظواهر الحضرية، ركز كثيراً على الفضاءات العامة الفيزيقية مثل: الشوارع، والساحات، والميدان العامة؛ باعتبارها الفضاءات التي يتشكل فيها الفعل الجماعي للحركات الحضرية. في حين، أعاد تناوله بشكل مختلف أثناء دراسته للحركات الاجتماعية الشبكية، التي تتشكل ملامحها الأولى في مواقع الشبكات الاجتماعية. ولكي يبين كاستلز عن الإمكانيات التي تتيحها الفضاءات العامة الافتراضية للحركات الاجتماعية، يقول إن «شبكات الاتصال تقوم بإيصال رسائل الحركات الاجتماعية إلى جمهور واسع إلى حد

29 كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، مرجع سابق، ص46.

30 Eric, Dacheux, «L'espace public: un concept clef de la démocratie». In L'Espace Public, Paris, CNRS Edition, 2008.

أكبر بكثير من أي ساحة عامة عرفها التاريخ؛ ولها من القدرة ما يكفي لإعادة تشكيل العقل العام وتوجيهه»[31].

ولكي يكشف عن تعاظم دور الساحة العامة الجديدة في عمليتي التغيير الاجتماعي والسياسي، قدم لنا نوعين من الحركات الاجتماعية، الأولى، تضم الحركة البيئية والحركات العالمية المناهضة للعولمة، والثانية، تضم حركات التمرد في إسبانيا بعد 2004م وحركة حماة أوباما للانتخابات الرئاسية سنة (2008م)؛ يبين من خلال الأولى كيف تم تحويل قضية كانت إلى حد قريب قضية نخبوية إلى قضية إنسانية عبر استخدام شبكات الاتصال الجديدة، ومن خلال الثانية، عن كيفية تحويل السخط الاجتماعي إلى سياسة للتمرد عبر توظيف شبكات الاتصال وتقنياتها في الحشد والتعبئة.

يرى كاستلز أن «الحركات الاجتماعية الشبكية» في إطار المجتمع الشبكي استطاعت بدورها أن تستغل إمكانيات التشبيك التي يتيحها لها الإنترنت. فقد استطاعت حركات اجتماعية كثيرة عبر العالم، أن تخلق لنفسها في الإنترنت فضاءات عامة حرة من أجل النقاش والتداول بعيدة نسبياً عن رقابة الدولة التي استطاعت أن تسيطر إلى حد كبير على أنماط الممارسات التي تنتج في الفضاءات العامة الفيزيقية عبر مجموعة من الإجراءات القانونية. هذه الفضاءات الحرة والمفتوحة التي تشكلها الحركات الاجتماعية في مواقع التوصل الاجتماعي، يرى كاستلز أنها بمنزلة فضاءات هجينة تتشكل في عالمين يصعب تحديد حدودهما وقياس درجة تأثير أحدهما في الآخر، والفصل بينهما باستخدام ثنائية الافتراضي والواقعي مجانب للصواب، لأن هذه الفضاءات كما الواقع تبنى بالتفاعل المستمر بين الافتراضي والواقعي[32].

شبكات الغضب والأمل:

يعد كتاب **(شبكات الغضب والأمل)** امتداداً لمشروع كاستلز حول «المجتمع الشبكي». إذ يحاول فيه أن يجيب عن بعض الأسئلة التي طالما طرحت عليه من طرف المتتبعين والمراقبين للشأن الاجتماعي والسياسي الراهن «ماذا بعد الحركات الاجتماعية؟» ما هي قيمها وآفاقها في التغيير في إطار المجتمع الشبكي؟ ويرمي من خلاله؛ من جهة ثانية، إلى الكشف عن وجاهة النظرية التي بلورها في كتابه **(سلطة الاتصال)** وتبيان صلاحيتها لتحليل حركات اجتماعية تختلف مطالبها ومواقعها ومجالاتها، وبعيدة كل البعد ثقافياً عن بعضها البعض. ففي مقدمة كتابه «سلطة الاتصال» الذي تزامن إصداره مع اندلاع الثورة المصرية، تراءى له أن نظريته قادرة على تحليل أحداث الثورة المصرية بشكل متسق ومتكامل على الرغم من أن معظم التحليل الذي قدمه في هذا الكتاب كان منصباً على المجتمع الأمريكي ومجتمعات أخرى بعيدة

31 كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، ص230.

32 يتشكل جزء من الفضاءات العامة الشبكية في شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وجزؤها الثاني، في مواقع فيزيقية معينة داخل الحيز الحضري (الساحات، الميادين، الشوارع...).

ثقافياً عن مصر[33]. إذاً، يهدف كاستلز في هذا الكتاب (**شبكات الغضب والأمل**) إلى تأكيد وجاهة نظريته في تحليل تفاعل الحركات الاجتماعية والدولة في إطار «المجتمع الشبكي» في كل المجتمعات بغض النظر عن اختلاف سياقاتها الثقافية؛ والتأكيد على فكرتين أساسيتين يدافع عنهما باستماتة في كل أعماله المرتبطة بـ «المجتمع الشبكي» وهما: تعاظم دور وسائل الاتصال الحديثة في بناء الفعل الجماعي؛ وازدياد درجة تأثير الحركات الاجتماعية على الفعل السياسي. يعج هذا الكتاب بمعطيات ميدانية كثيرة، تعطي من جهة مصداقية أكثر لإطاره النظري، وتدعم الفكرتين التي لطالما دافع عنهما، لاسيما وأن الاحتجاجات التي اندلعت في مناطق كثيرة من العالم بالتزامن مع ثورات «الربيع الديمقراطي»، تشكلت ملامحها الأولى على وسائل الاتصال الحديثة، وقد كان لمعظمها بالغ الأثر في تغيير المشهد الاجتماعي والسياسي محلياً وعالمياً.

يعدّ كاستلز الإنترنت منصة للتعبير عن شعورين مختلفين يصلان إلى حد التناقض لكن الثاني هو نتيجة للأول وهما الغضب والأمل. أتاحت شبكات التواصل الاجتماعية الحديثة للأفراد في كل أنحاء العالم مساحات واسعة للتعبير عن يأسهم وسخطهم وغضبهم من الممارسات السلطوية للأنظمة السياسية، ومن ضعف أداء الحكومات، ومن التدليس الذي تمارسه وسائل الاعلام، ومن احتكار الشركات الكبرى للخيرات. تحول هذا الغضب إلى غضب عام يتقاسمه الكثير من الأفراد المستائين ويعبرون عنه بشكل علني ومباشر، هي بداية الأمل في التغلب على مخاوفهم وإحباطاتهم بشكل جماعي، والتعاون معاً لتحرير الإنسان من سيطرة الحكومات والشركات، والسعي معاً لضمان العيش المشترك. الإنترنت إذاً، هو: «تلك المساحة المجانية التي يتشارك فيه الناس أحزانهم وآمالهم»[34]، وهي المساحة التي يمكنهم فيها تحويل خوفهم إلى غضب، وغضبهم إلى أمل. بحيث يصبح الشعور بالغضب هو الدافع الأساسي لإسقاط حاجز الخوف، وبدايةً لتشكل حركة عفوية تتسع رقعتها وتزيد شرارتها كلما اتسعت دائرة الغاضبين والآملين في التغيير.

يؤمن كاستلز بالكثير من التفاؤل في كون الحركات الاجتماعية كانت وستظل أذرع التغير الاجتماعي، في ظل توسع دائرة إحباط الناس ويأسهم من سياسات الدولة والمسؤولين. والحركات الاجتماعية الشبكية كغيرها من الحركات الاجتماعية التي عرفها التاريخ تتشكل في تلك اللحظة التي يتحول فيه الغضب العام إلى حافز للتغيير، غير أن ما يجعلها مختلفة عن غيرها، هو المجال الذي أصبح فيه الأفراد قادرين على إفراغ ما في دواخلهم من يأس وإحباط. ويزيد إيمانه بقدرة هذه الحركات على التغيير، بثقته في ارتفاع منسوب ثقة الناس في قدرتهم على تحدي الهيمنة من خلال ارتباط بعضهم ببعض، ومن خلال تشارك الغضب، والشعور بالتآزر في زمن الإنترنت[35].

33 كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، مرجع سابق، ص7.

34 المرجع نفسه، ص26.

35 كاستلز، مانويل، شبكات الغضب والأمل، مرجع سابق، ص256.

إن الخلاصة التي توصلنا إليها في هذا الباب، هي أن الإنترنت يتجاوز دور الوسيلة فهو المساحة الجديدة التي تنتج فيها سلطة مضادة لسلطة الدولة. ولتبيان ذلك، يستعير كاستلز بشكل ضمني فكرة جوهرية تنبني حولها أطروحة ميشيل فوكو حول السلطة والمقاومة وهي «حيث هناك سلطة هناك مقاومة»، اقتناعاً منه بأن الإنترنت تتولد عنه في الوقت نفسه سلطتان مختلفتان من حيث المعنى والوظيفة: هما السلطة والسلطة المضادة. الأولى، تنجم عن قدرة الدولة والشركات الكبرى على التشبيك بهدف توسيع دائرة الهيمنة والتحكم؛ في حين تتولد الثانية عن رغبة أفراد بعيدين كل البعد عن بعضهم البعض على التشبيك بغرض التحرر ومواجهة تسلط الدولة وتغول الشركات الكبرى.

خاتمة تركيبية:

يصل القارئ لمشروع كاستلز حول «المجتمع الشبكي» إلى خلاصة مفادها، أن إنجاز مشروع علمي ضخم، يحتاج إلى جانب الشغف العلمي إلى تعاطف؛ لأن التعاطف هو العنصر اللامادي الذي يسكن دواخل الباحثين، وهو ما يجعلهم ملتزمين بالكشف عما خفي داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وذلك برصد الأدوات التي تستخدمها النخب الاقتصادية والسياسية المرتبطة به من أجل فرض سيطرة تامة على الأفراد والمجتمعات. لا يخفي كاستلز على خلاف عدد من السوسيولوجيين تعاطفه مع الفئات الاجتماعية التي يدرسها، بل والأكثر من ذلك، هو لا يمل على طول مشروعه من مشاركة قرائه مواقفه التي تظهر انحيازه للدفاع عن هذه الفئات.

مما لا شك فيه، سيقف القارئ منبهراً أمام غزارة الوثائق والمعطيات التي يوظفها كاستلز للدفاع عن أطروحته، وسيعجب بقدرته على إيجاد خيط تحليلي ناظم لأحداث متناثرة تحدث في أنحاء مختلفة من العالم. ومن ثم سيفهم أن السوسيولوجيا إلى جانب علوم أخرى قادرة بعدتها النظرية ومناهجها وأدواتها المفاهيمية، على حل أحجيات العالم الحديث وفك ألغاز العولمة.

يعج مشروع كاستلز بالعديد من المفاهيم التي حاولنا التطرق إلى بعضها بالترتيب كما استخدمت في مجموع الأعمال التي تشكل مشروعه. يعد مفهوم «المجتمع الشبكي» المفهوم الرئيسي الذي تدور حوله باقي المفاهيم الأخرى، ويستخدمه كاستلز بدلاً من مفهوم المجتمع ما بعد الصناعي لتوصيف التغيرات السريعة التي لحقت بكل البنيات والمؤسسات التي تشكلت في العهد الصناعي. ويعد اليوم هذا المفهوم من المفاهيم القادرة على فهم عالم تتأرجح موازين القوى فيه، لصالح الذين يمتلكون التكنولوجيا ويتحكمون في النظم المعلوماتية، فقد أضحت اليوم هذه الأخيرة تلعب دورين متباينين إن لم نقل متناقضين فهي من جهة أجهزة للهيمنة والسيطرة، ومن جهة ثانية أدوات للمقاومة. ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول والشركات الاقتصادية

إلى تدمير الهويات المشتركة، وفرض المزيد من الرقابة على الأفراد والمجتمعات بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا؛ يسعى الأفراد باستخدام التكنولوجيا والإنترنت إلى إنتاج هويات مشتركة جديدة، من أجل مقاومة تسلط الدولة، وتغول الشركات الاقتصادية الكبرى، ومناهضة العولمة. إذاً، التكنولوجيا والإنترنت اليوم هما بمنزلة الأرضية التي تنتج فيه السلطة والسلطة المضادة.

فتح الإنترنت في المجتمع الشبكي آفاقاً جديدة للتغيير الاجتماعي، فقد أصبح بمنزلة الإطار المادي الذي تتشكل فيها الحركات الاجتماعية الشبكية وتعمل بداخلها وبها؛ لأن الحركات الاجتماعية استطاعت أن تخلق لنفسها فضاءات جديدة للمقاومة منفلتة من رقابة الدولة، وفي ذات الوقت استطاعت تحويل التكنولوجيا والإنترنت إلى أسلحة للمقاومة.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

1. بارني، دارن، المجتمع الشبكي، ترجمة أنوار الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2015م.
2. سكوت، جون، خمسون عالماً اجتماعاً أساسياً: المنظرون المعاصرون، ترجمة محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.
3. كاستلز، مانويل، كتاب سلطة الاتصال، ترجمة محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Castells, Manuel, The network society: a cross cultural perspective, Edward Elgar, USA, 2004.
2. Castells, Manuel, The Internet Claxy, Reflexion on the internet business, and society, Oxford University Press, New York, 2001.
3. Castells, Manuel, The power of identity, Wiley Blackwell, Second Edition, 1996.
4. Castells, Manuel, The City and the Grassroots, A Cross-cultural Theory of Urban Social Movements, Edward Arnold, London, 1983.
5. Castells, Manuel, *Luttes urbaines et pouvoir politique*, Paris, Maspero, 1975.
6. Eric, Dacheux, «L'espace public: un concept clef de la démocratie». In L'Espace Public, Paris, CNRS Edition, 2008.
7. pflieger, Géraldine, De la ville aux réseaux: dialogue avec Manuel Castells, France, Presses polytechniques et universitaires romandes, 2006.

مقالات باللغات الأجنبية:

1. Castells, Manuel, Ni dieu ni maître: les réseaux. 2012{En ligne} halshs-00677225
2. Cuyck, **Alain** van, «Manuel Castells, *Communication et pouvoir*», *Questions de communication* [En ligne], URL: http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/9887
3. Nicholas Garnham, Gamberini Marie-Christine. La théorie de la société de l'information en tant qu'idéologie: une critique. In: Réseaux, volume 18, n°101, 2000. Questionner la société de l'information.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020